منهاجنا العمل بما
أوحي إلى خاتم الرسل
صلّى الله وسلم عليهم أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

بشرى سارة لكل مخلوق يحب الخير ممن تبلغه هذه البشرى إلى يوم الدين

إنه من نعم الله علينا الكبرى وعلى المسلمين جميعا أن منّ علينا يوم الأربعاء ١٤٤١/١٠/١١هـ الموافق ٢٠٢٠/٦/٣م بإدخال كتابنا في السنّة في موقعنا في الأنترنت بعد فراغنا منه[١]، وهذا الكتاب بقسميه **الصحيح** وهو ما ثبت في واحد من الصحيحين أو فيهما معاً، ومقداره ٩٠% تسعون في المائة من السنّة، **والمبين** وهو ما ثبت عند غيرهما ومقداره ١٠% عشرة في المائة فقط، فجمعنا السنّة كلها بالجملة في ستمائة وستين ٦٦٠ صفحة، في مجلد واحد لو طبع بخط ١٦ بدون الأبواب والحاشية ونحوها[٢]، فصار هذا المجلد كافيا في باب معرفة كل السنة عن جميع كتبها، مع أن مسند أحمد وهو أحدها طبع بتحقيق شعيب الأرنؤوط في خمسة وأربعين مجلدا كبيرا لا تدخل فيها الفهارس، وبهذا أصبح المسلم لأول مرة في التاريخ الإسلامي كله قادرا على الاحتفاظ بمجلد واحد فيه جميع السنة، مثل احتفاظه بمجلد واحد فيه جميع القرآن، وأصبح قادرا على قراءة السنة كلها خلال نحو أربعين ساعة، كقدرته على قراءة القرآن خلال عشرين.

وبناء على ذلك فإن جميع الزوائد من حيث المعنى على الصحيحين عند الأربعة أبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، وفي مسند أحمد وجميع المسانيد، وكل كتب السنة بالجملة إنما هي في حدود ست وستين ٦٦ صفحة من هذه الصفحات المذكورات فقط، أي عشرة ١٠% في المائة من جميع السنة الثابتة في كل الكتب ومنها الصحيحان.

ولولا أن الله حقق هذا الأمر على أيدينا واقعا لقلنا إنه نوع من أنواع الخيال، ونسأل الله كامل الإخلاص والإصابة كما نسأله القبول والمزيد من فضله، والحمد

---

(١) موقع المؤلف على شبكة الأنترنت هو: www.hamoudaqeel.com.

(٢) ذكرنا هنا ٦٦٠ صفحة وفي موضع آخر ١٩١٢ ولا تناقض بينهما؛ لأن ٦٦٠ ليس فيها ذكر الأبواب ونحوها ولا ذكر الحاشية وما فيها من معلومات بخلاف الموضع الآخر.

لله رب العالمين.

وتكاد أن تكون السنة الثابتة من حيث المعنى بلغت على وجه التقريب نحوا من مائة سهم اتفق الشيخان على إخراج ستين سهما منها، وانفرد البخاري بخمسة عشر سهما لم يشاركه مسلم في إخراجها، كما انفرد مسلم بإخراج خمسة عشر سهما منها لم يشاركه البخاري في إخراجها، وفاتهما عشرة ١٠% في المائة منها فقط، أخرجه غيرهما على وجه ثابت كما ثبت عندهما، والكمال لله وحده.

وهذا إحصاء الأحاديث في كتابنا بقسميه وهو مبنيّ على عدد الحروف؛ لأنه أكثر إتقاناً من عدد الصفحات:

فعدد حروف الصحيح المرفوع ١٢٠٠٦٠٧ أحرف

وعدد حروف المبين المرفوع ١٢٦٧١٥ حرفا

ونسبة ما أخرجاه معاً أو أحدهما من المرفوع ٩٠ % مما ثبت من السنة كلها

ونسبة الثابت منها الذي أخرجه غيرهما ١٠ %[١]

ونسبة عدد حروف الآثار والموقوفات الثابتة من جميع حروف الكتاب ٢,٧% وهذه الآثار والموقوفات معانيها داخلة في الجملة في معاني هذه الأحاديث.

ثبت منها في الصحيح ١,٧٢ % وفي المبين ١,٠٢%

هذا وقد بلغت أحاديث كتابنا ٢٨٨٢ حديثا منها ٢٥٠٧[٢] أحاديث في الصحيح، ومنها ٣٧٥ حديثا خارج الصحيح

وبلغت الآثار والموقوفات فيه ١٠٥ آثار منها ٤٨ أثرا في الصحيح ومنها ٥٧ أثرا في المبين.

وبلغت صفحات الكتاب الخاصّة بالأحاديث ١٩١٢ صفحة، وبلغت صفحات ملحق التخريجات ٤١٠ صفحة، وبلغت صفحات ملحق الفوائد ٦١٧ صفحة، وبلغت المقدمة ١٣٣ صفحة، وبلغت فهارس الموضوعات مجملة ٧ صفحات،

---

(١) النسبة بدقة هي (٨٩,٥١ %) (١٠,٤٩ %)

(٢) وهذا الرقم هو الرقم الذي في كتاب يحيى بالنسبة لما أخرجه في كتابه من الصحيحين، فحصل اتفاقا قدرا بدون أسباب لحصول هذا الاتفاق.

فصارت صفحات الكتاب كلّه ٣٠٧٨ صفحة حسب اصطلاح دور النشر المعاصرة، فطبعناه ثم أنزلناه في موقعنا في الأنترنت على هذا الوجه.

وبدون شك فإن هذا الخير الذي منّ الله به علينا من حيث بيان هذه النسبة، ومن حيث كتابة السنة على الوجه الذي عملناه، هو أول نوع من مثله في التاريخ الإسلامي كله، وقد تمنينا أنه قام به أبو بكر لما قام بجمع القرآن، أو قام به مسلم ومعاصروه بعد فراغه من كتابة الصحيح، وقد فصّلنا هاتين الأمنيتين في المقدمة المبسوطة الموجودة في أصل كتابنا في السنة في ص (٣٣) ولكنّ هذا لم يحصل كما قال الله تعالى ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾﴾ ١٣-٣٨ فصار عملنا هذا مما تركه الأول للآخر، فالحمد لله رب العالمين، ونسأله القبول والرضوان.

وقد مكّن الله المسلمين من فتح القسطنطينية بعد أكثر من ثمانمائة وخمسين ٨٥٠ سنة من الهجرة ولم يمكّن الصحابة من ذلك وهم خير القرون، فقد أخرج أحمد في المسند برقم (١٨٩٥٧) أن النبي ﷺ قال لتفتحن القسطنطينية، فلنعم الأمير أميرها، ولنعم الجيش ذلك الجيش.

قلت هذا الحديث ثابت متنه من حيث حصول الفتح يقينا كما ثبت أن مدينة اسمها القسطنطينية تقع شمال الشام يقينا، يعرف الأمرين كلُ كافر فضلا عن المسلم، وهذا هو فتحها الأول الذي يأتي بعده فتح روما عاصمة إيطاليا اليوم، أما فتح القسطنطينية الثاني فدليله في مسلم برقم (٢٩٢٠) وهو الذي يكون على يدي المهدي سابقا وقت نزول عيسى ابن مريم ﷺ بوقت قصير، وقد ذكرنا الحديث في فتحها الأول في كتابنا المذكور برقم (٢٧٢٦) وفصّلنا تخريجه بالجملة في ملحق تخريجات المجلد الخامس برقم (٦٦).

وهذا الحديث ونحوه من الأدلة في الكتاب والسنة التي تدل على ثبوت متن الحديث مثل أمتي مثل المطر، لا يدرى أوله خير أم آخره. وقد أخرجه الترمذي برقم (٢٨٦٩) وأحمد برقم (١٢٣٤٩)، وهو ثابت يقينا، وذكرناه في كتابنا المذكور برقم (٢٦٨٧) وفصّلنا تخريجه في ملحق التخريجات في المجلد الخامس برقم (٥٢).

وكما منّ الله علينا بهذا الخير العظيم والفضل لله وحده، فقد منّ علينا بتخريج جميع ما ثبت من الأحاديث التي لم تذكر في الصحيحين، وعددها ٣٧٥ حديثا، وذلك في ٣٧٨ صفحة فقط، على وجه صار في باب التخريج كافيا عن

عشرات المجلدات في هذا الباب؛ لأن تخريج الأحاديث الثابتة التي في الصحيحين موجود بالجملة في أمهات الكتب المتقدمة والمتأخرة، وقد أخذتها الأمّة جيلا عن جيل وقرنا عن قرن مع قبولها، قبل البخاري ومسلم وفي عصرهما وبعده، وهي كل ما في الصحيحن إلا النادر جداً، وهي التي أثبتناها في كتابنا، ولم نثبت هذا النادر، فصار المسلم لا يحتاج من جميع ما ألّف في كتب التخريج بداية من أولها إلى أيامنا هذه في الجملة إلا ما ذكرناه في ملحق التخريجات في كتابنا هذا.

أما في باب معاني اللغة وفي باب تفسير الأحاديث فقد اشتملت الأبواب والحاشية كما اشتمل ملحق الفوائد على أمهات المسائل في أصول الدين وفروعه، محققة كتحقيقنا الحكم على الأحاديث في تخريجنا المذكور ونحوه حسب الإجتهاد المطلق، عملا بالأدلة من الكتاب والسنة على الوجه الشرعي الذي علّمه الرسول ﷺ الصحابة، وكل طالب علم يعلم أن الإجتهاد ليس معناه الإصابة بالجملة، لكنّ للمجتهد أجرين على الإصابة وله أجر واحد مع الخطأ، كما في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري برقم (٧٣٥٢) وهو في كتابنا برقم (١١٩٤) فكتبنا ما ذُكر من العلم في الحاشية أو في ملحق الفوائد أو في كتب ورسائل مستقلة، وأحلنا القارئ إليها وبيّنا موضع وجودها، فالحمد لله رب العالمين.

ومع هذا الخير العظيم فإننا نرجوا من الله تعالى أن يقوم عالم من الراسخين في العلم من خلال فريق علميّ في هذا العصر من أصحاب الإختصاص، مستخدمين الحاسب الآلي وما دخل في بابه من وسائل وأسباب، متقربين إلى الله تعالى بتفسير كتابنا، مستدلين بالكتاب والسنة حسب منهاج الصحابة في الإستدلال على وجه كأنّهم كتبوا للأمة هذا الكتاب في عصر عمر بن عبد العزيز قبل نشأة المذاهب الفقهية وغيرها، فيبينون للأمة منهاج القرن الأول الذين هم خير القرون إلى يوم القيامة، ذلك المنهاج الذي أخذه هؤلاء بالجملة عن الرسول بخلاف أكثر المشاريع المتأخرة التي قامت على الجمع، فكتب فيها العلم في عشرات المجلدات من غير أن يسلك الكاتبون هذا المنهاج، ففرّقوا العلم في هذه المجلدات الكثيرة، وعجز الراسخ في العلم عن الإستفادة منها على وجه شرعي أو كاد أن يعجز، بل صار في حيرة في بعض المسائل فضلا عن غيره.

وقد قام بهذا العمل المذكور حمود بن صالح بن عقيل العنزي من خلال فريق من أصحاب الإختصاص، في مدة بلغت خمسة عشر ١٥ عاما إلا نحوا من أربعين ٤٠ يوما، دون توقف يذكر في شأن المؤلف وكل العاملين معه، بداية من يوم ١٤٢٧/٤/١٢هـ ونهاية بعد يوم ١٤٤١/١٠/١٥هـ الموافق ٢٠٢٠/٦/٣م بأيام قليلة[١]، مع استخدام الحاسب الآلي في كل العمل، وكلّه تمّ في المدينة وغالبه في مسجد الرسول ﷺ.

وقد اشتمل الكتاب على نسختين لا فرق بينهما في الجملة إلا أنّ إحداهما اشتملت على طول في المقدمة، وذكرت في حاشيتها الإحالة إلى أرقام الأحاديث التي في الصحيحين، وفيها ملحق تخريجات الأحاديث التي لا توجد فيهما وملحق الفوائد المفصّلة، وقد ربط بينهما بطريقة علمية بحيث يستطيع القارئ الوصول إلى ما لم يذكر في الموجزة فيجده في الأخرى.

---

(١) عمل المشرف من ١٤٢٦/١٢/٥هـ إلى ١٤٢٧/٤/١٢هـ التفكير في هذا المشروع وكتابة الخطة والمقدمة والبحث عن الرجال الباحثين ومقابلتهم واختيارهم في المدينة والاتفاق معهم وما دخل في هذا الباب، وعمله من هذا التاريخ إلى يوم ١٤٢٨/٦/٢٥هـ هو الإشراف عليهم ومتابعتهم، وأما الجمع بين هذا ومباشرة العمل فهو من هذا التاريخ إلى ما بعد ١٤٤١/١٠/١٥هـ بأيام قليلة، فبلغ وقت عمل المؤلف ١٥ عاما إلا نحوا من أربعين يوما، تقبل الله من الجميع.